

العراق: أزمة إنسانية لا تلين



ICRC



ICRC

International Committee of the Red Cross
19, avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
T +41 22 734 60 01 **F** +41 22 733 20 57
E-mail: shop.gva@icrc.org
www.[icrc.org](http://www.icrc.org)

العراق: أزمة إنسانية لا تلين



كان رجلاً أو امرأة أو طفلاً. علاوة على هذا يجب على كل المشاركين في النزاع وأولئك الذين يمارسون نفوذاً عليهم أن يبذلوا كل ما في وسعهم لضمان عدم إلحاق الأذى بالمدنيين والطواقم والمرافق الطبية. وهذا واجب ينطبق بموجب القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع المسلح كافة، من الدول وغير الدول.

وبالرغم من صعوبة الوضع الأمني تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مساعدة مئات الآلاف من العراقيين الأكثر حاجة. وظلت تعمل جنباً إلى جنب مع المنظمات المحلية لضمان حصول الناس في جميع أنحاء البلاد على المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها.

إنه من العسير جداً الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة عن حالة الخدمات العامة في العراق. فهذا التقرير يستند إلى استنتاجات وملاحظات خلص إليها موظفو اللجنة الدولية من خلال اتصالاتهم المنتظمة مع موظفي المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية ومرافق الماء والصرف الصحي والسلطات العامة والمنظمات الأخرى.

بعد خمس سنوات على اندلاع الحرب في العراق ظل الوضع الإنساني في معظم أنحاء البلاد من بين الأوضاع الأكثر خطورة في العالم. وقد حرم النزاع ملايين العراقيين من الحصول على ما يكفي من الماء والنظافة والرعاية الصحية. ومما زاد الأزمة الحالية تفاقمًا هو استمرار الآثار الناجمة عن النزاعات المسلحة السابقة وسنوات العقوبات الاقتصادية.

ورغم التحسن الأمني المحدود في بعض المناطق ما زال العنف المسلح يخلف أثراً كارثياً. وما زال المدنيون يذهبون ضحية العمليات القتالية. أما الجرحى فلا يتلقون في غالب الأحيان ما يكفي من الرعاية الطبية. ويضطر ملايين الناس إلى الاعتماد على إمدادات قليلة من الماء ذي الجودة الرديئة لأن نظم الماء والصرف الصحي تعاني من قلة الصيانة والمهندسين.

العديد من العائلات تضم أفراداً اضطروا بسبب النزاع إلى الفرار من بيوتهم تاركين وراءهم ذويهم يصارعون يومياً من أجل كسب لقمة العيش. وزادت محنتهم خطورة بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرة وارتفاع البطالة.

ولتفادي أزمة أسوأ لا بد من تكثيف الجهود لتلبية احتياجات العراقيين اليومية، لأن الأولوية تقضي بتوفير الرعاية الصحية والكهرباء والماء النقي والصحة بانتظام لكل عراقي سواء

عائلات مشردة

لقد تكبد أهل العراق خسائر فادحة بسبب عقود من النزاع منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠. فتمزقت أوصال آلاف العائلات وحُرمت مَن يعيلها، ولها أقارب مرضى أو جرحى أو محتجزون أو اضطروا إلى الفرار من ديارهم للرحيل غالباً إلى منطقة أخرى أو لمغادرة البلاد تماماً. تحطمت حياة وأرزاق الكثيرين. أما الباقون فزادت حالة استضعافهم ويجدون صعوبات في مواجهة الوضع. والنساء هن الأكثر تضرراً بسبب الوضع.

أنشطة اللجنة الدولية في ٢٠٠٧ لفائدة أسر المفقودين

تسعى اللجنة الدولية جاهدة لمعرفة ما حدث للأشخاص المفقودين بسبب النزاع المسلح، وذلك بالتعاون مع السلطات. ويشمل ذلك دعم جهود السلطات الرامية إلى وضع آلية لمعرفة ما حصل للأشخاص المفقودين نتيجة النزاع بين إيران والعراق. ففي ٢٠٠٧ ساعدت اللجنة الدولية في الكشف عن مصير ٩٤ مفقوداً عراقياً.

كما استطاعت اللجنة الدولية توضيح مصير اثني عشر شخصاً مفقوداً منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١، وبذلك بلغ عدد الحالات التي حُسمت ٢٩٣ حالة.

قدمت اللجنة الدولية المساعدة خلال عام ٢٠٠٧ إلى مرافق الطب الشرعي التي تعالج الرفات البشرية فرودتها بالمعدات (معدات المختبر التي تستخدم لفحص عينات الحمض النووي ومقارنتها بعينات أخذت من العائلات)، وكذلك بثلاجات عالية البرودة لحفظ عينات الحمض النووي تحت سبعين درجة مئوية ما دون الصفر. كذلك قامت اللجنة الدولية بأعمال الصيانة في مستودعات حفظ الجثث في خمسة مستشفيات.

«إن عدم معرفة ما حدث لزوج أو أب أو أخ في خضم الحرب مسألة قاسية على النساء. من جهة هؤلاء النساء في مجتمعهن لسن زوجات ولا أرامل، وإنما شيئاً ما بين الأمرين. ومن جهة أخرى يصبحن كاسبات قوت أسرهن. واللجنة الدولية تدافع بالنيابة عن العائلات عن «حق المعرفة»، وعلى الدول واجب الكشف عمّا جرى للمفقودين وإبلاغ أسرهم».

جميلة حمامي، مندوبة البحث عن المفقودين باللجنة الدولية للعراق



زيارات اللجنة الدولية في ٢٠٠٧

تزرور اللجنة الدولية بانتظام الأشخاص المحتجزين لدى القوات متعددة الجنسيات في العراق ولدى حكومة إقليم كردستان ووزارة العدل العراقية للاطلاع على أحوالهم المعيشية ومعاملتهم. وتتيح لهم فرصة تبادل الأخبار العائلية مع أقربائهم من خلال رسائل الصليب الأحمر.

ففي ٢٠٠٧ زارت اللجنة ٢١ مكاناً للاحتجاز في جميع أنحاء البلاد يقبع فيها أكثر من ٣٣٥٠٠ سجين. وأجرى مندوبوها مقابلات على انفراد مع قرابة ٥٠٠٠ منهم. كما جرى تبادل ما يزيد على ٧٦٠٠٠ رسالة بين المحتجزين وعائلاتهم. وقد قامت اللجنة الدولية بجمع وتوزيع الرسائل بالتعاون مع الهلال الأحمر العراقي.

بالإضافة إلى هذا قدمت اللجنة الدولية علاوة سفر لحوالي ٣١٠٠٠ من أفراد العائلات الذين زاروا أكثر من ١١٦٠٠ سجين في معسكر «بوكا» ومركز الاحتجاز بمطار البصرة.

وتفيد مصادر عامة أن عدد المفقودين العراقيين خلال النزاعات من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣ يتراوح بين ٣٧٥٠٠٠ ومليون عراقي. ومنذ ذلك الحين اختفى عشرات الآلاف. وقد تعذر إطلاقاً تحديد هوية الكثير ممن قتلوا في العنف الجاري لأن المؤسسات الحكومية العراقية، مثل معهد الطب الشرعي في بغداد، لم تستلم سوى نسبة ضئيلة من الجثث.

يقبع في السجون حالياً عشرات الآلاف من العراقيين جميعهم تقريباً من الرجال، الذين يعيشون غالباً بعيداً عن ديارهم بعدما تركوا وراءهم أسراً تعيلها امرأة في معظم الحالات. ويعد معسكر «بوكا» الواقع في الجزء الجنوبي من البلاد بالقرب من البصرة والذي تديره القوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في العراق، أكبر مكان للاحتجاز في العراق إذ يأوي أكثر من عشرين ألف سجين. وتأتي أسرهم من جميع أرجاء العراق لزيارتهم، خاصة من محافظتي الأنبار وبغداد. ومعظم الزائرين من النساء لأنه أضحى من الخطير جداً على الرجال التنقل بين المحافظات. فمن أجل لقاء لساعتين مع زوج أو أب أو أخ أو ابن يجازف الزائرون بأخذ أطفالهم معهم في رحلة محفوفة بالخطر تستغرق عدة أيام، بينما كانت تستغرق قبل الحرب بضع ساعات فقط. والكثيرون لا يقدرّون على القيام بهذه الرحلة إلا بفضل الدعم المالي الذي تقدمه اللجنة الدولية.



أنشطة اللجنة الدولية للإغاثة في ٢٠٠٧

وزعت اللجنة الدولية عام ٢٠٠٧ مواد الإغاثة على النازحين داخل البلاد وعلى السكان. وجرى توزيع الإغاثة إما بواسطة اللجنة الدولية نفسها أو بالتعاون مع شركاء محليين عراقيين مثل الهلال الأحمر العراقي.

• وزعت الأغذية ومواد أساسية أخرى على ١٤٠ ألف نازح و ٦٠ ألف من السكان المعوزين.

• كذلك زودت اللجنة الدولية ١٦ فرعاً من فروع الهلال الأحمر بمواد الإغاثة كي توزع على نصف مليون من المستضعفين.

• أفاد من مشاريع اللجنة الدولية الاقتصادية الصغيرة أكثر من ٦٠٠٠ أسرة محتاجة عبر أنحاء البلاد. وشملت هذه المشاريع توزيع الأسمدة والبذور وأدوات البستنة والمعدات والمشورة في مجال تربية النحل. كما شملت مشاريع أخرى إصلاح قنوات الري وصناعة قطع الإسمنت.

«تركت بيتي برفقة زوجتي قبل سنة تقريباً. كانت حاملاً ولكن قبل مغادرة البيت أصيبت بجروح فأجهضت. شاهدت بيتي على التلفزيون قبل ثلاثة أشهر عندما وقع انفجار أمامه مباشرة. كان قلبي يخفق بقوة ولم أجراً على مناداة زوجتي لمشاهدة ذلك لأنني أعرف أنه قد يؤلمها أكثر من أي شيء آخر. لا نستطيع إنجاب أطفال لأننا نعيش في منزل ابن عمها مع أسرتين أخريين. وعلى أي حال فأنا أتقاضى أجراً لا يكفيننا حتى نحن الإثنين.»

طارق (٣٣)

«قبل سنتين غادرت بيتنا في البصرة مع شقيقتي البالغة ثلاث سنوات من العمر وذهبنا لنقيم في بيت خالتي. قال والداي إن كل شيء على أحسن ما يرام وإنهما سوف يلتحقان بنا خلال أسبوع. أخذنا بعض الملابس وحملت أختي دميتهما. انتظرنا أسابيع ولكن والداي لم يأتيا قط. فقالت لي خالتي إنني رجل الأسرة الآن وإنه يتعين علي أن أعني بشقيقتي التي لا تعرف أن الوالدين توفيا وتساءل دائماً متى سنعود إلى بيتنا. لكنني عندما أكبر سوف آخذها إلى منزلنا وأعتني بها.»

علي (١٣)



Ahmad Al-Rubayye/AFP PHOTO

«غادرت محافظة الأنبار مع أطفالتي قبل سنتين تقريباً.
وكان زوجي قد قتل أمام أعيننا. كان لا بد لي أن
أحمي أطفالتي. هربنا في تلك الليلة بدون شيء سوى
مبلغ مالي ضئيل. واليوم نسيت الماضي والمستقبل،
وأعيش حاضراً مُراً. تمنيت لو كانت لدي بعض صور
زوجي وأسرتي. أستطيع أن أرى كل شيء في مخيلتي
لكنني لا أعلم إلى متى. كنا نجلس في وقت ما دائماً
معاً لنتناول الغداء ونضحك. واليوم نعيش مع أسرة
ابن عمي في غرفة واحدة وعددنا اثني عشر نفرًا.
لا أريد حياتي السابقة من جديد لأنني أعرف أنها
مستحيلة دون زوجي. كل ما أريده لأطفالتي هو أن
يذهبوا إلى المدرسة وينعموا بحياة طبيعية.»

ربي (٣٨)

الرعاية الصحية في أزمة



Marwan Ibrahim/AFP PHOTO

لقد كان لقلّة الطاقم الطبي المؤهل الذي يتحلّى بالخبرة لاسيما في محافظات النجف وميسان والأنبار وواسط وبابل، أثر مباشر على مستوى الرعاية المتاحة. فعلا سبيل المثال تؤدي قلة القابلات بالكثير من النساء اللواتي يضعن أثناء الليل أن يعلنن ذلك دون مساعدة نظراً إلى أن سوء الوضع الأمني وحضر التجوال يمنعهن من الذهاب إلى المستشفى. فالأطباء والمرضون وعائلاتهم يواجهون خطر الخطف أو القتل شأنهم شأن الكثير من العراقيين الآخرين. وقد تلقى البعض منهم تهديدات. وتفيد مصادر عراقية رسمية أن أكثر من ٢٢٠٠ طبيب وممرض قتلوا كما خطف ما يزيد عن ٢٥٠ منذ عام ٢٠٠٣. ومن بين الأطباء المسجلين عام ١٩٩٠ والبالغ عددهم ٣٤ ألف طبيب غادر البلاد ما لا يقل عن ٢٠ ألف.

إن نظام الرعاية الطبية العراقي هو الآن أسوأ حال من أي وقت مضى. فقد زهقت الكثير من الأرواح بسبب قلة الرعاية الطبية العاجلة والملائمة. ولا بد من بذل المزيد لضمان استفادة جميع العراقيين من خدمات صحية أفضل. كما ينبغي حماية الطواقم والمرافق الطبية التي تعمل فيها حماية أفضل ضد آثار الحرب. ويجب أيضاً تكثيف الجهود ليس فقط لصيانة وترميم المرافق الطبية بل أيضاً لتطوير مهارات الطاقم الطبي وقدراته.

«يخالج العراقيين شعور بالارتياح واليأس من الخدمات المقدمة لهم. وقد يكون من الخطر على الناس التأقلم مع الخدمات الصحية الحالية التي هي دون المستوى المطلوب. وتحاول سلطات الصحة تصحيح الوضع إلا أن ذلك سوف يستغرق وقتاً طويلاً نظراً لشح الموارد وسوء الوضع الأمني.»

باسكال أوليه، منسق الصحة باللجنة الدولية للعراق

بعد خمس سنوات على بداية الحرب مازال الكثير من العراقيين يفتقرون إلى الرعاية الصحية الأساسية. فهناك قلة من الموظفين المؤهلين وغالباً ما تحتاج العديد من المستشفيات ومراكز الصحة للصيانة الملائمة.

ونظراً لسوء الأحوال الأمنية في معظم أرجاء العراق فإن المرضى والجرحى غالباً ما يحرمون من الرعاية الطبية. وفي بعض المناطق بات من الصعب جداً تقديم خدمات الطوارئ الطبية أو الإمدادات أو المعدات الطبية بسبب عدد نقاط السيطرة والتفتيش على الطرقات وحضر التجوال الذي يقيد الحركة.

يذهب بعض الناس إلى العيادات الخاصة التي هي آمنة ولكنها أغلى، حتى أن شريحة عريضة من السكان لا تملك إمكانيات العلاج فيها. فالاستشارة الطبية في القطاع الخاص تكلف عادة بين دولارين وسبعة دولارات، وذلك حسب نوعية الخدمة. وليس من الواضح أبداً كيف يمكن لأشخاص يتقاضون أقل من خمسة دولارات في اليوم أن يدفعوا مثل هذا المبلغ.

غالباً ما تفتقر المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية إلى الأدوية والمواد الأساسية الأخرى. وليس ثمة ما يكفي من غرف الطوارئ العاملة وغرف العمليات الجراحية لاستيعاب عدد الجرحى المرتفع. فهناك حالياً ١٧٢ مستشفى عاماً تضم ٣٠ ألف سرير، وهو أقل بكثير من الثمانين ألف سرير المطلوبة، فضلاً عن ٦٥ مستشفى خاصاً. بنيت معظم المستشفيات قبل ثلاثين سنة وهي الآن في حالة دون المستوى. وينسحب هذا أيضاً على العديد من مراكز الرعاية الصحية الأولية التي ظلت تستخدم نفس المعدات خلال خمس وعشرين سنة. إن المرافق والمعدات الطبية تحتاج إلى الإصلاح والترميم المنتظم في جميع أنحاء البلاد باستثناء الجزء الشمالي. وقد أضحى من المستحيل القيام بالصيانة المناسبة بسبب الوضع الأمني المتردي.

انحطاط نظام الرعاية الصحية العراقي

بدأ نظام الرعاية الصحية العراقي يتدهور قبل عام ٢٠٠٣ بفترة طويلة جراء سنوات العقوبات والنزاعات المسلحة المتكررة، مما أثر على مجالات مثل الرعاية الوقائية والعلاجية والتغذية والتعليم الصحي.

ويعزى تدهور حالة مرافق الرعاية الصحية منذ عام ١٩٨٠ جزئياً إلى الإخفاق في توفير ما يكفي من المرافق لمواكبة النمو السكاني. وقد أدت العقوبات التي فرضت بعد عام ١٩٩٠ بنظام الرعاية الصحية العراقي إلى التركيز على خدمات الطوارئ على حساب علاج الأمراض المزمنة وبرامج الصحة العامة وصيانة البنية التحتية وتدريب الطواقم الطبية.

دعم اللجنة الدولية

للخدمات الطبية في ٢٠٠٧

تدعم اللجنة الدولية خدمات الطوارئ الطبية بترميم المرافق والإمداد بمعدات الجراحة والإمدادات الطبية الأخرى. كما تستجيب للإصابات العديدة بتقديم مساعدات الطوارئ للمستشفيات التي تعالج الجرحى.

ففي ٢٠٠٧ زودت اللجنة الدولية ٢٨ مستشفى بإمدادات طبية وأدوية تكفي لعلاج أكثر من ٥٠٠٠ جريح بسبب الحرب. كما قدمت معدات لحوالي ٧٠ غرفة للطوارئ و٣٠ غرفة للعمليات. ووزعت إمدادات طبية شملت مواد التخدير والضماد والحقن على أكثر من ٨٠ مستشفى و١٢ مركزاً للرعاية الصحية الأولية.

كذلك عملت اللجنة الدولية على إصلاح وترميم المنشآت الكهربائية والميكانيكية ومرافق الماء والصرف الصحي، بما في ذلك نظم المجاري وصرف المياه في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية. علاوة على ذلك شيدت اللجنة الدولية ثلاثة مراكز جديدة للرعاية الصحية الأولية.

«أنا كمواطن عراقي وطبيب أعرف معنى شح الخدمات الطبية. كانت الخدمات الطبية تعطى مجاناً في ٢٠٠٠ و٢٠٠١، وما زالت لكن هذه الخدمات أصبحت قليلة لأسباب عديدة منها ضالة الموظفين المتخصصين والمعدات الطبية.»

«أعيش في بغداد مع والدتي التي تبلغ سبعين عاماً من العمر والتي تتمتع بصحة جيدة نسبياً. لإنقاذ حياتها وفي حالة ارتفاع ضغط الدم مثلاً أو نوبة قلبية، هناك سيناريو هين اثنين ممكنين. إذا حدث لها مكروه أثناء الليل يكون من الصعب جداً نقلها إلى المستشفى بسبب حضر التجوال. قد تأتي سيارة إسعاف من المستشفى ولكن الآوان قد يكون فات. وإذا حدث لها مكروه أثناء النهار يكون من الصعب الوصول إلى المستشفى في الوقت المناسب وذلك نظراً للازدحام في حركة المرور والطرق المسدودة.»

«أما بالنسبة للأمراض المزمنة فالحالة أصعب بكثير. هناك حفنة من المستشفيات المتخصصة في بغداد وقلّة من الأطباء المتخصصين. ولعلاج السرطان مثلاً بالإمكان اللجوء إلى الجراحة داخل العراق ولكن دون المعالجة بالمواد الكيميائية، التي هي جزء حاسم من العلاج.» وهذا يعني أن على ذوي الإمكانات طلب العلاج خارج البلاد.»

الدكتور إبراهيم (اسم مستعار) هو طبيب يعمل مع اللجنة الدولية في بغداد ومحافظات الوسط

الماء: ما زال قليلاً ومن نوعية سيئة

«معظم الناس يضحون الماء أثناء الليل مباشرة من شبكة المياه مما يؤدي إلى انخفاض ضغط الماء إلى أدنى مستوى بحيث يتعذر وصوله إلى كل المناطق التي يفترض أن تغطيها الشبكة. علاوة على هذا، يضح الناس أحياناً ماء المجاري وبالتالي يلوثون صهاريج الماء الموجودة في منازلهم. وحتى وإن توفرت لبعض العائلات مضخات، فغالباً ما يتعذر تشغيلها بسبب انعدام الوقود.»

أحمد (اسم مستعار)، مهندس المياه يعمل مع اللجنة الدولية في البصرة

تعمل محطات معالجة المياه على نحو ملائم بسبب تعطل المعدات والإمداد الكهربائي غير المنتظم.

إن مادة كلورين ضرورية لتعقيم الماء الصالح للشرب. لكن ونظراً إلى أنه من الممكن استخدامها لصنع القنابل أو أسلحة أخرى، فإن توزيعها مقيد. فالكثير من الناس، لا سيما في أجزاء من بغداد وصلاح الدين وديالى ونيوى، لا يملكون أي بديل آخر سوى ضخ الماء غير المعالج مباشرة من الأنهار أو الآبار.

قلة الصحة أمر يندر بالخطر. فنظم الصرف الصحي تدهورت إلى درجة أن هناك خطر حقيقي يحدق بتلوث ماء الشرب بمياه المجاري غير المعالجة، وهو ما يشكل دون شك خطراً على الصحة. فتفشي الكوليرا في ٢٠٠٧ هو إشارة على الخطر الوشيك الذي يواجهه العراقيون اليوم. وقد اتخذت السلطات والمنظمات الإنسانية إجراءات لاحتواء انتشار المرض، إلا أن الوضع سوف يزيد تدهوراً إذا لم تتم صيانة البنية التحتية على نحو ملائم وتوعية عامة الناس بخطر استهلاك الماء غير المأمون.

يضاير الكثير من العراقيين إلى الاعتماد على مصادر مائية غير صحية. وما يزيد من تفاقم أثر النمو السكاني وارتفاع الأسعار وسوء الظروف الأمنية هو قلة الفرق المؤهلة اللازمة لصيانة وتصليح مرافق الماء والصرف الصحي. وفي حين زادت الاحتياجات أصاب الانهيار هذه المرافق فعلياً في بعض أجزاء العراق. ولم تنج من ذلك حتى المناطق التي تحسن فيها الأمن، لأن تدفق النازحين زاد العبء على الخدمات المحدودة المتاحة. فقد زاد الوضع سوءاً بشكل مطرد خلال العام الماضي ما عدا في بعض المناطق في الجنوب والشمال حيث ارتفع إنتاج الماء الصالح للشرب.

ونتيجة لذلك لم يعد بإمكان العديد من العراقيين الاعتماد على الخدمات العامة للحصول على الماء النقي. ولما تم التخلي على الكثير من الناس، لا سيما الأكثر عوزاً، فإنهم يناضلون من أجل اقتناء ما يحتاجون إليه. ويبلغ الراتب الشهري في المتوسط في العراق الآن حوالي ١٥٠ دولاراً أمريكياً. ونظراً إلى أن سعر الماء الصالح للشرب هو دولار واحد تقريباً لعشرة لترات فإن كل أسرة تنفق على الأقل ٥٠ دولاراً في الشهر على الماء وحده.

وتعزي اللجنة الدولية كمية الماء غير الكافية والمعالجة غير الملائمة له والتخلص من مياه المجاري إلى عدم صيانة البنية التحتية القائمة وقلة المهندسين والعمال الميكانيكيين وسوء استخدام المعدات أو تعطلها.

وترجع رداءة نوعية كميات كبيرة من الماء إلى عوامل أخرى منها الضخ غير القانوني للإمدادات المائية وشبكات الأنابيب القديمة التي لا تحمي تماماً ضد التلوث والانقطاعات المتكررة في الإمداد بالمواد الكيميائية اللازمة لمعالجة وتطهير الماء. بالإضافة إلى ذلك غالباً ما لا



Wissam Al-Okailli/AFP PHOTO

ما زال الكثير من العراقيين متضررين بسبب انقطاع الطاقة المتكرر والإمداد الكهربائي غير المنتظم. يقول أبو سامر من بغداد: «من المستحيل العيش بدون كهرباء خلال موسم الصيف. أتقاضى ١٥٠ دولاراً أمريكياً في الشهر وأدفع على الأقل ٥٠ دولاراً للحصول على الكهرباء لمدة ست ساعات في اليوم من مولد كهربائي خاص. وأدفع أيضاً سعر ماء الشرب. ففي مرحلة ما سوف تغدو حياة أسرتي مستحيلة.» لكن حتى الذين لديهم دخل كافٍ يواجهون مشاكل. يقول إبراهيم قاسم من الرمادي: «أحياناً أضطر إلى الوقوف في طوابير يوماً بأكمله لشراء عشرين لتراً من الوقود. لكن الوقوف في الطوابير محفوف بالمخاطر، إذ لا يمكن للمرء أن يتنبأ بوقوع انفجار.»

تدهورت شبكة الإمداد بالكهرباء خلال العام المنصرم، ما عدا في محافظات الشمال ومحافظة بابل وذي قار. ونتيجة لذلك أغلقت تماماً العديد من محطات معالجة المياه أو أصبحت تعمل بطاقة منخفضة. وهناك مناطق في بغداد تبلغ فيها درجة الحرارة خلال الصيف ٥٠ درجة مئوية ومع ذلك لا تتلقى غالباً سوى ساعة واحدة من الكهرباء في اليوم. والوضع لا يختلف عن ذلك في محافظة الأنبار. وترجع هذه الأزمة إلى سوء الصيانة وقلة إمدادات الوقود المكرر واستخدام الوقود الثقيل بدلا من الغاز الطبيعي في محطات ترينة الغاز وأعمال التخريب وأخيراً وليس آخراً، عدم القيام بالإصلاحات الضرورية وتعزيز طاقة توليد الحرارة. ونتيجة لذلك أصبحت محطات معالجة المياه ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات تعتمد على المولدات الحرارية في معظم الأوقات، ولكن حتى الدعم الآلي يتعطل بانتظام من جراء الاستخدام المفرط والنقص الحاد في الوقود المكرر.

أنشطة اللجنة الدولية

أثناء تفشي الكوليرا عام ٢٠٠٧

قدمت اللجنة الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الدعم إلى السلطات العراقية في جهودها الرامية إلى مراقبة تفشي الكوليرا وذلك بمنحها إمدادات التطهير في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية ومحطات معالجة الماء والمباني العامة الأخرى، بما فيها المدارس والمساجد. كما وزعت اللجنة الدولية ١٠٠ طن من الإمدادات الطبية على المستشفيات في المناطق المتضررة للمساعدة في مكافحة المرض.

أنشطة اللجنة الدولية في مجال الماء

والصرف الصحي عام ٢٠٠٧

استفاد في ٢٠٠٧ من مشاريع اللجنة الدولية في الماء والصرف الصحي التي فاقت المائة وأربعة وأربعين مشروعاً أكثر من ثلاثة ملايين شخص، من المرضى وطواقم المستشفيات والمدنيين المتضررين من النزاع والنازحين داخل البلاد. فعملت اللجنة الدولية على بناء أو ترميم مرافق الإمداد بالماء ومحطات إخلاء مياه المجاري كما أصلحت قنوات الري وشيدت أو رمت المستشفيات والعيادات عبر أنحاء البلاد.

بالإضافة إلى ذلك زودت اللجنة الدولية المستشفيات ومخيمات النازحين بماء الشرب بانتظام. واستجابة لاحتياجات الطوارئ، وزعت أيضاً ١,٥ مليون لتر من الماء في شكل أكياس مائية فردية، خاصة على المرضى والعاملين في المستشفيات والنازحين داخل الوطن.

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة تؤدي مهمة إنسانية بحثة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا الحرب والعنف الداخلي وتقديم المساعدة لهم. توجه اللجنة الدولية وتنسق أنشطة الإغاثة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاع. وتسعى جاهدة أيضاً إلى تفادي المعاناة بترويج وتعزيز القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية. أنشئت اللجنة الدولية عام ١٨٦٣ وقد انبثقت عنها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

